آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (٢٢) – ٨ / ٤ / ٢٠١٧

معهد التخطيط القومي

"الصحة والطب والدواء"

أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى

الاستاذ المتفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

في إطار النشاط العلمي لمعهد التخطيط القومي، تم عقد الحلقة الرابعة من نشاط " لقاء الخبراء " للموسم العلمي ٢٠١٦/٢٠١٧، يوم الثلاثاء ١٤ فبراير ٢٠١٧ بحضور خبراء متخصصين في مجال " الصحة والدواء "، وهم : أ.د. محمد حسن خليل منسق لجنة الدفاع عن الحق في الصحة، أ.د . محمد رؤوف حامد – أستاذ علم الأدوية بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية، أ. محمود فؤاد – المدير التنفيذي للمركز المصري للحق في الدواء . ومن داخل المعهد : أ.د. لطف الله إمام صالح، أ.د. عزة الفندري – الأستاذان بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي بالمعهد .

وفيما يلي أهم الأفكار اتي تم طرحها في اللقاء.

أولاً: عن المشاكل الرئيسية للنظام الصحي في مصر، وقضية الإصلاح الصحي. واشتمل ذلك على النقاط الآتية:

١– الهيكل الصحي العام في مصر، وينقسم الي:

– قطاع حكومي يضم المستشفيات العامة (بعواصم المحافظات والمراكز) بالإضافة الي مستشفيات الحميات والأمراض المتوطنة والرمد والنساء وغيرها.

– قطاع عام (هيئات وزارة الصحة) يضم هيئة التأمين الصحي ، والمؤسسة العلاجية ، وهيئة المستشفيات والمعاهد.

– قطاع خاص (يضم حوالي ٥٢٠٠٠ عيادة و ٢٧٠٠٠ صيدلية).

٢– النظام الصحي الحالي مقارنة بدول العالم: وفي هذا الصدد تم عرض بعض مؤشرات الهيكل الصحي المصري الحالي، ومنها أن عدد الأسِرّة العلاجية في مصر (١٠٤سرير لكل ١٠٠٠ مواطن) يقل عن نصف المتوسط العالمي(٢٠٩سرير/ ١٠٠٠ مواطن) ويقل عن ثلث متوسط " الدول ذات الدخل المتوسط العالي " (٤٠٩سرير / ١٠٠٠ مواطن) بل إنه يقل بشدة عما كان عليه الحال في مصر نفسها طوال عقد الستينات حيث التي كانت نسبة الأسرة فيها ١٠٠٠/٢٠٢ مواطن.

ويتبين عموما احتياج مصر الشديد للعديد من المقومات التي بدونها لا يمكن الحديث عن هيكل صحي حديث وكفء وفعال.

٣– مشروع قانون التأمين الصحي الجديد . ولهذا المشروع مجالان أساسيان: الأول هو علاقة المواطن المنتفع بالتأمين الصحي: ما هي حقوقه أو الأمراض التي يعالجها هذا التأمين وما هي واجباته أو التزاماته النقدية التي يدفعها مقابل تلك الخدمة .

وأما المجال الثاني فيتمثل في جهة تقديم الخدمة من مستشفيات وعيادات، و هل هي جهة تعتبر الطب (خدمة) دون استهداف للربح بصفة أساسية كما هو الحال الآن (رغم كثرة عيوبه) أم هي جهة ربحية تعتبر الطب (سلعة) وبالتالي

تضيف الربح إلى الأعباء المالية التي تلقى على عاتق المنتفعين من التأمين الصحي.

قد تم تقديم عدد من المقترحات حول نظام التأمين الصحي الاجتماعي، وتمت الإشارة إلى رفض الخصخصة للهيكل الحكومي الحالي للتأمين الصحي سواء بالبيع او بالمشاركة مع القطاع الخاص، لأن هذا معناه زيادة تكلفة التأمين الصحي بإضافة نسبة الربح اليه. وتقتضي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية أن يتحمل التأمين الصحي تكلفة علاج المواطنين واللجوء الي القطاع الخاص (وخدماته محملة بالربح بالطبع) في الحدود التي تقتضيها الضرورة وبتعاقدات نزيهة وشفافة، ومع الحرص على أن يظل الهيكل الأساسي هيكلاً حكومياً موحداً غير ربحي .

ثانيًا: عن الشأن الدوائي المصري .

وفيما يلى أهم النقاط الرئيسية التي تم التطرق إليها :

١- الوضع الراهن للمنظومة الدوائية في مصر. ويتم الاعتماد (بصفة شبه كلية) على الاستيراد، و خاصة استيراد المواد الخام؛ وهذه المشكلة ليست وليدة اللحظة وإنما تكشف عن مجمل التراكمات وخاصة منذ عام ١٩٧٤ في الشأن الدوائي المصري، حيث شهدت العقود الأربعة الماضية ضعفاً مزمناً في السياسات الدوائية .

ويمكن الوقوف على ذلك من خلال النظر إلى نصيب الشركات الأجنبية من قيمة الاستهلاك المحلى (حوالى ٦٠%)، وبالنسبة المتبقية (٤٠%) لصالح الإنتاج المحلي (خاص ، واستثماري، وقطاع أعمال عام)، حيث لا تتعدى حصة الأخير (قطاع الأعمال العام) ٤% فقط بعد أن كانت ٦٨% حتى أول السبعينات .

٢- المنظومة الوطنية للدواء، في إطار بعض التوجهات المقترحة-ومن هذه التوجهات "إنشاء ما يسمى بهيئة الدواء المصرية"، وكذلك ما يطرأ من مطالبات بضرورة تحرير سعر الدواء.

وفى هذا الصدد تمت الإشارة إلى نقطتين:

- أن الدواء ولاسيما في الدول المتقدمة يخضع لأنظمة صارمة للتسعير .

- إن التسعير تتعدد آلياته و ترتبط في جزء منها بمنظومات الرعاية الصحية (التأمين الصحي، وصناديق العلاج، ...الخ).

وبناءً على ما سبق ، فإن المطالبة في مصر بتحرير الدواء من التسعير ليس له ما يبرره مقارنة بما هو سائد بدول العالم، بالإضافة إلى أنه لا يتلاءم مع طبيعة الدواء كسلعة من نوع خاص .

٣- مسارات الخروج من الفوضى.

إن علاج الشأن الدوائي المصري من الفوضى التي تعتريه منذ عام ١٩٧٤ يتطلب ما يلى:

أ- مواجهة الأزمة الطارئة بشأن توافر أصناف الدواء وأسعارها، وتحتاج هذه المواجهة إلى تعامل علمي يقوم على خطاب تفاعلي .

ب- وضع الشأن الدوائي المصري على مسار سليم في المدى الطويل، وذلك في أربعة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يختص بالتوصل الي صياغة علمية لسياسة دوائية تستهدف إتاحة الدواء لكل

من يحتاجه وبالسعر المناسب ، مع مراعاة تقسيم المواطنين الي شرائح اجتماعية - اقتصادية وحسب ، مواقعهم الجغرافية ... الخ.

الاتجاه الثاني: يختص ببناء نظام كفء للرعاية الصحية وهو مكمل للسياسة الدوائية .

الاتجاه الثالث: يتمثل في استنهاض الصناعة الدوائية المصرية. وهذا الاتجاه يتطلب تطوير

هذه الصناعة، بحيث يتم تأهيلها للابتكار وللارتقاء في التسويق وفي البحوث وفي إنشاء التحالفات (التكتلات) الاستراتيجية التي تحقق ذلك.

الاتجاه الرابع: العمل علي إنشاء كيان دوائي وطني يختص بإدارة كافة شئون الدواء في مصر، أي إدارة السياسة الدوائية والصناعة الدوائية في آن واحد. ويمكن أن يسمى هذا الكيان " المجلس الأعلى للدواء " ويمثل المستوى الأعلى بخصوص شئون الدواء، سواء ما يكون منها داخل الحكومة أو خارج الحكومة ويكون مسئولاً عن ربط الفعل الدوائي بالفكر الدوائي، بأعلى مستوى ممكن .

توجهات أخرى أساسية

تم التأكيد من خلال المداخلات والمناقشات عدة توجهات أخرى أساسية، منها:

١- لا بدأن يكون لدى القائمين علي الرعاية الصحية (صناع السياسة الصحية) قناعة بأن تكلفة المرض تتفوق على ثمن الصحة وأن الدواء مرتبط بتقليل أعباء الحياة مع العجز .

٢- تفعيل الاستحقاقات الدستورية المتعلقة بالصحة ، ممثلة في المادة (١٨) المتعلقة بالتمويل (٣% من الناتج المحلي الإجمالي) والمواد التي تنص علي الحق في الصحة للمعاقين، والحق في الصحة للأقزام، وحقوق الطفل، وحقوق المسن، ..... الخ .

٣- ضرورة العمل علي توفير المواد الخام الدوائية حيث يتم حاليا استيراد ٩٥% من الخامات والمواد الفعالة. و يتطلب ذلك تفعيل " البحث والتطوير " R&D في المجال الدوائي، سواء منه البحث الأساسي (برعاية الدولة أساساً) والبحوث التطبيقية (بمشاركة الجهات المستفيدة ووحدات البحث التطبيقي و التطوير التجريبي في المصانع الدوائية) .

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٥ في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر – القاهرة- ت ٢٢٦٢٩٢٢٥

بريد الكتروني:inp.technicaloffice@gmail.com

www.inplanning.gov.eg